

كلمة نيابة عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

للمؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الراهنة

د. العبيد أحمد العبيد

مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية

أصحاب السعادة

السادة ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

السيدات والسادة

انه لشرف عظيم لي ان انقل لكم تحيات سعادة المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي. حيث ترسل خالص تمنياتها بنجاح مؤتمركم السنوي الثامن الخاص بالمؤسسات العربية لحقوق الإنسان والذي يلتئم هنا في الدوحة والذي يركز على التحديات التي تواجه تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في ظل المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية في الأقليم.

كما تعرفون جميعا، ان ثقافة حقوق الإنسان توطر وتشكل الأسس التي تهيئ لعملية ممارسة الحقوق والتمتع بها في حياتنا اليومية. تلك العملية التي تنقلنا من النهج البلاغي والنظري للحقوق والحريات الي الممارسات العملية للحقوق لكل الأفراد في المنطقة العربية أو ربما لكل افراد البشرية.

انه لا يخفى على احد بان احد أهم الدوافع الكامنة خلف التحولات الراهنة في المنطقة العربية هو التعطش والتطلع الى الحرية بعد سنوات عديدة من الظلم والحرمان في العالم العربي. وكما اشارت المفوض السامي لحقوق الإنسان في رسالتها الى اجتماع الأونكتاد والذي عقد في الدوحة اخيرا: " ان ارادة الشعوب التي اشعلت الربيع العربي والتي نادت بالتغيير اشارت الى ان الناس في كل مكان يتطلعون الى كرامتهم الأنسانية، ويتطلعون الى الحرية من الخوف والحاجة".

اننا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان نعتقد بان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لديها دور حيوي تلعبه في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والأقليمي. وهنا أود تأكيد ما قالته المفوض السامي لحقوق الإنسان في خطابها امام الإجماع السابع للمؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان والذي عقد في نواكشوط في العام المنصرم: " تمثل المؤسسات الوطنية عنصراً هاماً في الأطار الوطني لحماية حقوق الإنسان، والذي يتطلب قضاء مستقل، اليات برلمانية رقابية، إدارة جنائية عادلة، مجتمع مدني حيوي ووسائل إعلام حرة. انها الأليات المناسبة والملائمة من أجل تنفيذ وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل الدول.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دورا حيوي في ترسيخ الأسس الضرورية لاحترام حقوق الإنسان وممارستها في حياتنا الثقافية من خلال برامجها وأنشطتها التعزيزية، ومن خلال مساهماتها في مراقبة مدى ادماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية . واكثر أهمية تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور هام من خلال تقديم المساعدة الفنية لبلدانها في كيفية مواجهة التحديات المعيقة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان على المستوى الوطني. تلك التحديات الناجمة عن ضعف وسوء تنظيم وادارة مؤسسات الدولة الرسمية والمعوقات المؤسساتية ، النزاعات المسلحة، تفشي الممارسات التمييزية والناشئة بقوانين وتفشي الفساد والحصانة والأفلات من العقاب.

ولهذا السبب، يشيد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتأسيس وبناء المؤسسات الوطنية بالأنسجام مع ووفق المعايير الدولية كأولوية قصوي. ولعلكم تتذكرون بما لفتت المفوض السامي الأنظار اليه حول ضرورة الأمتثال لمبادئ باريس والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر 1993 وفقا للقرار 48/134 والتي تشكل المصدر المعياري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتضع المعايير الدنيا من أجل الأداء الفعال للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وكما تعلمون جميعاً بان اللجنة التنسيقية الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على مراقبة مدى الألتزام وإحترام تلك المبادئ من خلال عملية اعتماد صارمة وشفافة لمدى الألتزام بمبادئ باريس ليس فقط من ناحية التعبير القانوني ولكن بأكثر اهمية من خلال الممارسة الفعلية.

تعمل المفوضية السامية بتنسيق كامل مع اللجنة التنسيقية الدولية بغرض مساعدة الدول لتحسين الأمتثال لمبادئ باريس وذلك للحصول على الإعتماد الذي يخول المؤسسات الوطنية المشاركة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ان هدفنا هو مساعدة المؤسسات الوطنية للأمتثال للمعايير الدولية ولمبادئ باريس ذلك بغرض تعزيز الاستقلالية والمصداقية والمساهمة بفاعلية في حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وعلى المدى الطويل ننظر الى ان ذلك قد يساهم في توسيع وتدعيم صلاحيات المؤسسات الوطنية من أجل المساهمة الفاعلة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

ان مكتب المفوض السامي سوف يبقى ملتزماً لدعم ومساندة جهود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإقليم وتعزيز امتثالها للمعايير الدولية من أجل مزيد من الاستقلالية وصلاحيات ومهام أوسع. اننا نلاحظ باهتمام بالغ المبادرات المهمة من قبل بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإقليم للتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة

ان مكتب المفوض السامي قدم وسيواصل تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية. اننا نعمل وسنواصل عملنا مع المؤسسات الوطنية في كل من الأردن، فلسطين، تونس، قطر، سلطنة عمان، البحرين وموريتانيا.

وكما تعلمون جميعاً بان احد التوصيات المتكررة والصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل والاليات التعاقدية تتعلق بتأسيس المؤسسات الوطنية وتعزيز امتثالها لمبادئ باريس. وعليه فاننا ملتزمون بمواصلة دعم الجهود لتأسيس أنشاء المؤسسات الوطنية في كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت ، لبنان واليمن. وانه ليسعدنا سماع المعلومات الخاصة باتخاذ الخطوات باتجاه انشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اليمن.

السيدات والسادة

اثبتت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بانها فاعل مهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في بلدانها. وهذا واضح للعيان في البلدان التي مثلت فيها المؤسسات الوطنية جسراً بين الحكومات

ومنظمات المجتمع المدني عندما يأتي الحديث عن قضايا وسياسات تمس وتؤثر بشكل مباشر على حياة الناس.

وكما نوهت سابقا المفوض السامي "بانه يمكن معالجة القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بفاعلية اذا ما تعاونت الآليات الدولية والأقليمية والدول مع بعضها البعض ومع المؤسسات الوطنية المتنامية والمستقلة" كما ان علاقات شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني من شأنها ان توفر عنصر هام في حماية حقوق الإنسان. ان المفوضية السامية على استعداد للمساهمة في تعزيز مثل تلك الشراكات.

اننا اتمنى لكم النجاح والتوفيق في مؤتمركم هذا

شكرا